



الفخامة بلمسة أنيقة

جوهرة المرجان
JAWHARAT AL MURIAN



درة البحرين
DURRAT AL BAHRAIN

إطلاق مركز تسوية المنازعات التجارية

إطلاق المركز بهدف تشجيع الاستثمارات وخلق بيئة محفزة للأعمال وفق أفضل المعايير



كتبت : نوال عباس

أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين مركز تسوية المنازعات التجارية المبني على أسس احترافية والخيار المفضل لأعضاء غرفة البحرين لتسوية منازعاتهم التجارية بشكل ودي. ويلتزم مركز تسوية المنازعات التجارية بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة كبديل لتسوية المنازعات وفق أفضل المعايير الدولية، ويسهم في رفع مستوى الوعي في هذا المجال، لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، والحفاظ على العلاقات التجارية بين الأعضاء.

ويكون مجلس أمناء مركز تسوية المنازعات التجارية التابع لغرفة البحرين من رئيس مجلس الأمناء باسم الساعي وغسان فخرو نائب رئيس مجلس الأمناء، وأعضاء مجلس الأمناء وهم د. وحيد القاسم، وخالد يعقوب العامر، وسامي زينل، ويوسف زين العابدين زينل، وأمال العباسي.

رئيس مجلس الأمناء : ٢١ وسيطا معتمدا في «التسويات التجارية» والباب مفتوح لاستقبال طلبات جديدة



ملاحظة: لقد تم تحديد أتعاب الوسطاء بناءً على ما يملكه الوسيط من خبرة واحترافية في مجال التسوية عن طريق الوساطة، بما يتناسب مع المبالغ المتنازع عليها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، حسب ما يوضحها الجدول الاسترشادي:

أتعاب الوسيط	(مبلغ النزاع) بالدينار البحريني
500	لغاية 25,000
1000	50,000-25,001
1,500	100,000-50,001
3,500	250,000-100,001
5,000	500,000-250,001
أكثر 500,000	أكثر 500,000

من قيمة النزاع 1%

فكرة المركز
ويقول رئيس مجلس الأمناء لمركز تسوية المنازعات باسم الساعي إن فكرة مركز تسوية المنازعات جاءت بعد أن وجدنا أن هناك الكثير من النزاعات بين أطراف أعضاء الغرفة، ولا توجد جهة معينة لحلها غير المحاكم وخصوصاً النزاعات التي تكون مبالغها قليلة تصل إلى نصف مليون دينار وأقل، بالإضافة إلى أن كثيراً من القضايا عند لجوء أصحابها إلى المحاكم تتأخر القضايا ٤ سنوات تقريبا، بسبب إجراءات المحاكم الطويلة التي تأخذ وقتاً طويلاً، فلاحظنا أهمية وجود مركز متخصص في حل النزاعات بسرعة وسرية ويكون له مصداقية واحترافية على مستوى أكبر المعايير، فكونا مجلس أمناء، وهيئة تضم الكثير من الخبراء في مجال القانون وأفراد من القطاع الخاص وتم وضع اللوائح والقوانين في المرحلة التأسيسية، لافتاً إلى أن هناك تعاوناً مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية التي رحبت بإطلاق المركز، مشيراً إلى أن المركز بدأ في شهر يوليو الماضي في تسليم قيد الوسطاء، وتم توزيع الشهادات لأول مجموعة من الوسطاء تم اعتمادهم في تاريخ المركز كما سيقيم المركز بتنظيم دورات تدريبية للوسطاء من جهات معتمدة في المنطقة بداية العام القادم.

وأشار رئيس مجلس الأمناء للمركز إلى أن من أهم أهداف المركز الاستقلالية - الحيادية - النزاهة - الشفافية - الخصوصية - المسؤولية، والحفاظ على العلاقات التجارية بين أعضاء الغرفة، والسرية والخصوصية، وتشجيع

تنظيم دورات للوسطاء من جهات معتمدة تبدأ في ٢٠٢٤

العباسي، بينما مركز النزاعات دوره البت في القرارات الصادرة عن المركز. وعن سؤاله إذا كانت الوساطة معترفاً بها من وزارة العدل قال: «إن الوساطة تكونت بشكل ودي وهو إجراء يوفق بين طرفين بناءً على أسس قانونية معروفة للوساطة، وبعد أن يصدر حكم نهائي من الوسيط للأطراف لا يمنع ذلك أي حل للخلاف قبل اللجوء إلى المحاكم. ويمكن أن تكون المنازعات باللغة التي يرغب فيها الطرفان».

وأشار الساعي إلى أن أتعاب المركز معقولة جداً لاعتماد الوسطاء لأن الهدف مساعدة أعضاء الغرفة وليس الربحية للغرفة وجاء ذلك بعد دراسة أتعاب مراكز دول الجوار، فوضعنا الأتعاب بحيث تكون معقولة ويُدفعها كل من الطرفين، الذي يشترط أن يكون أحد أفرادها عضواً في الغرفة.. ورداً على سؤال عن دور كل من الهيئة ومجلس الأمناء رد الساعي قائلاً: «إن الهيئة دورها المتابعة والتقييم وهي السلطة الأولى في المركز، وتتكون من ٣ أعضاء من سامي زينل، ويوسف زينل، وأمال

الغرفة..
إجراءات الوساطة
وتحدث رئيس مجلس الأمناء عن إجراءات الوساطة وجاءت كالتالي: تقديم الطلب عبر الموقع الإلكتروني لغرفة البحرين، وموافقة هيئة الإشراف على الطلب بعد استيفاء متطلبات الوساطة، ثم تعيين الوسيط، وبدء الوساطة، ثم انتهاء الوساطة باتفاق الأطراف على تسوية المنازعات. وأكد الساعي أنه تم تحديد أتعاب الوسطاء

ويواصل رئيس مجلس الأمناء للمركز قوله: «بالنسبة إلى أتعاب التسجيل في قيد الوسطاء يبلغ ٥٠ ديناراً بحرينياً غير قابلة للاسترداد، ويتم الإغفاء من سداد مقابل القيد في جدول الوسطاء لأول مرة في المركز، و٥٠ ديناراً مقابل التجديد في جدول الوسطاء مدة ٣ سنوات. أما بالنسبة إلى مقابل تقديم طلب الوسطاء لأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين فإنها تبلغ (١٠٠) ديناراً بحرينياً، و٢٠٠ ديناراً لغير أعضاء



الرئيس التنفيذي لممتلكات يزور بنك البحرين الوطني

الابتكار داخل المجموعة، وتتيح الفرصة لأعضاء المجموعة للمساهمة في استراتيجية النمو الرقمي المستقبلية للبنك من خلال تقديم أفكار إبداعية لمنتجات وخدمات رقمية جديدة. تلا ذلك عرض تقديمي من قبل فريق بنك البحرين الوطني الذي قدم لمحة شاملة عن استراتيجية البنك، حيث تم اصطحابهم خلال الاجتماع فرص التعاون وخلق القيمة بين شركات محفظة ممتلكات.

هذا ويواصل بنك البحرين الوطني العمل عن كثب مع كل من ممتلكات والمساهمين الآخرين بهدف تعزيز القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين وضمان تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المحلي.

استقبل بنك البحرين الوطني الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، صنوق الشرة السيادي لمملكة البحرين، والوفد المرافق له ضمن زيارة رسمية لمقر البنك الرئيسي.

وكان في مقدمة مستقبليه عثمان أحمد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين الوطني، إلى جانب مجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى في البنك، حيث تم اصطحابهم في جولة بأنحاء المبنى، بالإضافة إلى حضور مراسم تكريم الفائزين ضمن مبادرة تحدي الابتكار، الداخلية لمجموعة بنك البحرين الوطني والتي تعمل على تعزيز وتشجيع ثقافة

أثنوا على تدشين المركز لحل المشاكل التجارية... وسطاء:

مركز تسوية المنازعات سيعزز مناخ الاستثمار



ومجتمع الأعمال على وجه العموم. وأكدوا أن مملكة البحرين تسعى لأن تكون مركزاً اقتصادياً عالمياً، ويعتبر تأسيس هذا المركز مهماً لكونه عامل جذب للمستثمرين ويسهم في توفير البيئة الاستثمارية لتسوية منازعاتهم بشكل ودي، إلى جانب رفع مستوى الوعي في هذا المجال، لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

المنازعات التجارية، مؤكداً أن المركز سيسهم في حل النزاعات التجارية بطريقة فعالة وودية. وأجمعوا جميعاً على أن مركز تسوية المنازعات التجارية سيوفر آلية سريعة وفعالة لحل النزاعات التجارية، وله مزاي عديدة في توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف، إضافة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات وتلبية المتطلبات المعاصرة للقطاع التجاري

زينل بدور المحامين والمهنيين المختصين في دعم عمل المركز، مشيراً إلى أن الوسطاء يلعبون دوراً حيوياً في مساعدة الأطراف التجارية على الوصول إلى تسويات مرضية، منوهاً إلى أنهم شركاء أساسيون في عمل مركز تسوية المنازعات التجارية، ونحن نقدر عالياً دعمهم وتعاونهم. وأعرب عدد من الوسطاء المسجلين لدى المركز عن تحريهم بتدشين مركز تسوية

يسهم في حماية حقوق الأطراف التجارية وتعزيز الثقة في النظام التجاري، إلى جانب ذلك يهدف إلى تذليل المشاكل والصعوبات التي تحدث من قدرة القطاع الخاص على النمو وتطوير دور القطاع الخاص وزيادة إسهامه في التنمية الاقتصادية..

من جانبه، أشاد عضو مجلس الأمناء بمركز تسوية المنازعات التجارية بغرفة تجارة وصناعة البحرين السيد يوسف

أقامت غرفة تجارة وصناعة البحرين لقاء تعريفياً للوسطاء المسجلين للانضمام إلى مركز تسوية المنازعات التجارية التابع للغرفة، وخلال اللقاء أشاد عضو المكتب التنفيذي رئيس مجلس أمناء مركز تسوية المنازعات التجارية السيد باسم محمد الساعي بدور الوسطاء في حل النزاعات التجارية، مشيراً إلى أن المركز يوفر منصة مناسبة لأطراف النزاع للوصول إلى حلول ودية وتوافقية.

وقد تضمن اللقاء توزيع الشهادات على الوسطاء المعتمدين لدى مركز تسوية المنازعات التجارية بالغرفة. وقال الساعي: «إن مركز تسوية المنازعات التجارية يلعب دوراً مهماً في تعزيز مركز تسوية المنازعات التجارية في البحرين، من خلال تسهيل حل النزاعات التجارية بطريقة سريعة وفعالة، مما